

Distr.: General  
15 August 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:  
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني  
بأقل البلدان نمواً

## انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً: خيارات لنظام للتخزين والوسائل التكميلية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (القرار 258/76). وتقر الفقرة 42 من برنامج العمل بالحاجة إلى معالجة حالات انعدام الأمن الغذائي الشديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى وفعالية إنشاء نظام تخزين لأقل البلدان نمواً على أساس إقليمي ودون إقليمي ووضع طرائق إدارية لهذا النظام، أو اعتماد وسائل بديلة، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والمخاطر الممكنة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها السابعة والسبعين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/77/150 \*

150922 140922 22-12676 (A)



## ألف - مقدمة

1 - أظهر الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً علامات تحسن في بداية الألفية الجديدة، بعد انخفاض مطرد في انتشار نقص التغذية على امتداد عدة سنوات. وقد انعكس هذا الاتجاه، في حين تزايدت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع. ومع ارتفاع قياسي في أسعار المواد الغذائية في عام 2022<sup>(1)</sup> مؤهل للزيادة بسبب النزاع المسلح في أوكرانيا بالإضافة إلى الأزمات المتتالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ، يلوح خطر استمرار تزايد الجوع في السنوات القادمة. وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي بتعزيز الأمن الغذائي والتغذية الجيدة والزراعة المستدامة الواردة في أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، لا يزال عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع مرتفعاً جداً، كما إن الفجوة في الفقر بين أقل البلدان نمواً وبقية العالم، وكذلك داخل أقل البلدان نمواً، أخذت في الاتساع.

2 - وفي حين أن مشاكل الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً عميقة الجذور ومتعددة الأبعاد، فإن بيئة السوق الخارجية تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السوق العالمية في جزء كبير من استهلاكها عاماً بعد عام. ويؤثر عدم اليقين والتقلب في أسواق الأغذية العالمية، إلى جانب التحديات في ميزان المدفوعات، تأثيراً سلبياً على قدرة أقل البلدان نمواً التي تعتمد على استيراد الأغذية على الحصول على الإمدادات الحيوية. وفي هذه الأثناء، تعاني الأسر المعيشية الفقيرة في هذه البلدان، التي تنفق بالفعل الكثير من دخلها على الغذاء والتي تمتلك آليات محدودة للتكيف.

3 - ويركز هذا التقرير على الدور الذي يمكن أن يؤديه تخزين الأغذية على مختلف المستويات، مستكماً بوسائل بديلة، مثل التدابير التجارية والأدوات المالية، لمعالجة بعض المخاطر والتقلبات في إنتاج الأغذية واستهلاكها من المستويات الوطنية إلى المستويات العالمية، من أجل الحد من حالات الطوارئ الغذائية في أقل البلدان نمواً.

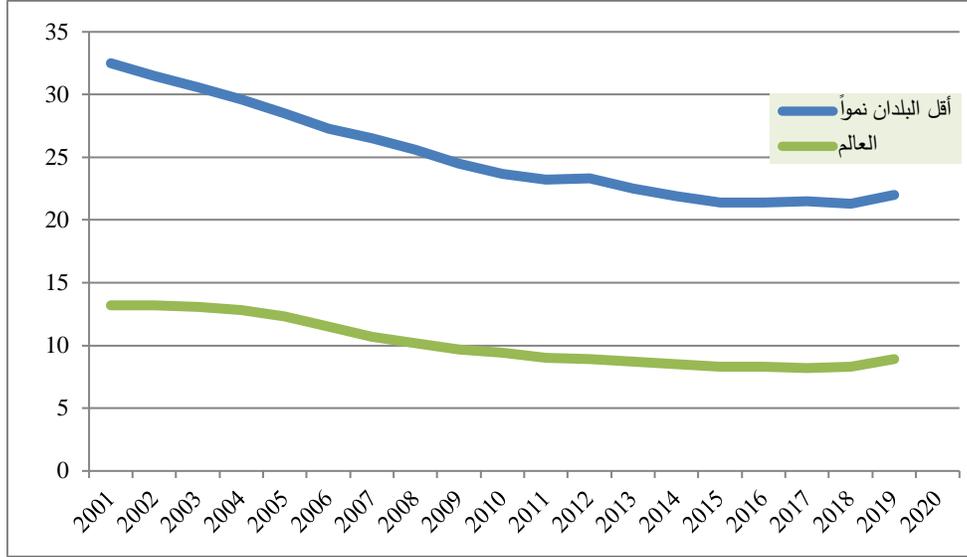
## باء - لمحة عامة عن حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة في أقل البلدان نمواً

4 - بلغ معدل انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نمواً حوالي 22 في المائة منذ عام 2010، في حين أنه كان أقل من 10 في المائة على الصعيد العالمي، الذي يبلغ حالياً حوالي 8 في المائة (انظر الشكل الأول). وبالنسبة لعشر من أقل البلدان نمواً، استمرت معدلات نقص التغذية في تجاوز نسبة 40 في المائة، وبالنسبة لبعضها تجاوزت بكثير نسبة 50 في المائة خلال الفترة نفسها.

(1) في حزيران/يونيه 2022، ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الغذاء بنسبة 23,1 في المائة مقارنة بقيمته في العام السابق. انظر [www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar](http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar).

الشكل الأول  
انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نمواً

(بالنسبة المئوية)



المصدر: جمعت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمؤشرات الأمن الغذائي في المنظمة.

5 - ويتضح انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نمواً بالنظر إلى عدم كفاية متوسط الأسعار الحرارية المتاحة (أقل بما يقارب 25 في المائة من المتوسط العالمي)، فضلاً عن نقص مماثل في توافر البروتين، الذي لا يزال، على الرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي، أقل بنسبة 30 في المائة من المتوسط العالمي<sup>(2)</sup>.

6 - وتسهم السمات الهيكلية لاقتصادات أقل البلدان نمواً في قابليتها للتضرر بوصفها بلدانا تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومن هذه السمات الهيكلية انخفاض الإنتاجية في مجال إنتاج الأغذية وارتفاع الفاقد بعد الحصاد، وكلاهما تؤديان إلى زيادة الاعتماد على استيراد الأغذية.

7 - ويعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على السوق العالمية في جزء كبير ومتزايد من احتياجاتها الغذائية. وتشكل الحبوب أكبر بند في سلة الواردات الغذائية، حيث تمثل نحو 42 في المائة من قيمة وارداتها الغذائية، تليها الزيوت والدهون والسكر. وتمثل هذه السلع الأساسية الثلاث مجتمعة أكثر من ثلاثة أرباع قيمة المواد الغذائية التي تستوردها أقل البلدان نمواً. وقد انخفضت حصة المعونة الغذائية من مجموع وارداتها الغذائية انخفاضاً حاداً مقارنة بالمستويات المرتفعة في التسعينات والسنوات السابقة لها، وباستثناء المساعدة الغذائية لحالات الطوارئ، تخضع معظم الواردات من الأغذية حالياً لشروط تجارية. وتلبي السوق العالمية ما يزيد على 90 في المائة من احتياجات العديد من أقل البلدان نمواً من الحبوب.

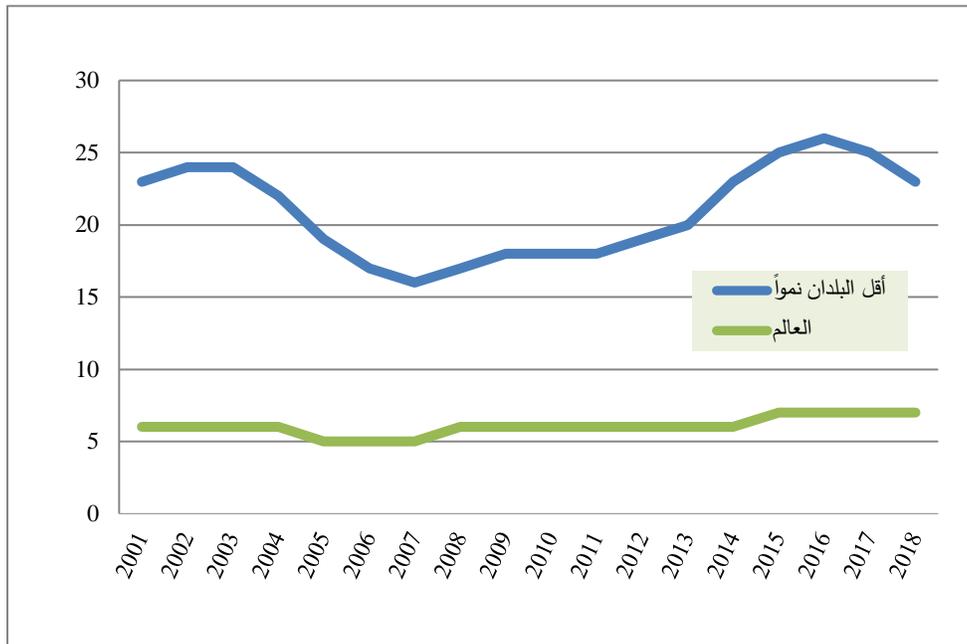
(2) استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمؤشرات الأمن الغذائي في المنظمة.

8 - وبلغ متوسط حصة الواردات الغذائية من مجموع الصادرات من السلع 25 في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً ككل في السنوات الأخيرة، وهي نسبة تفوق بكثير المتوسط العالمي البالغ نحو 5 في المائة (انظر الشكل الثاني). وتتأثر الصعوبات التي يواجهها العديد من أقل البلدان نمواً في القدرة على توفير كميات كافية من الأغذية من السوق العالمية بضعف أداء قطاعاتها التصديرية، في جملة أمور. وكمجموعة، فإن أقل البلدان نمواً هي بلدان مستوردة زراعية صافية تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الزراعية.

الشكل الثاني

قيمة الواردات الغذائية من مجموع صادرات السلع لأقل البلدان نمواً، متوسط ثلاث سنوات

(بالنسبة المئوية)



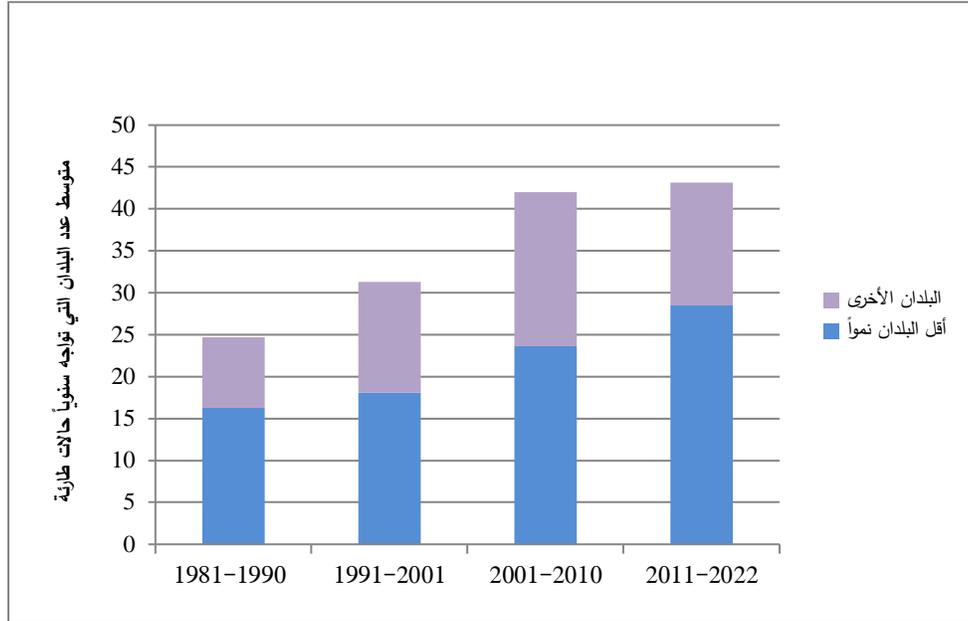
المصدر: جمعت من بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة.

9 - والتركيز الكبير لصادرات السلع على عدد صغير من المنتجات الزراعية يجعل أقل البلدان نمواً عرضة لتقلبات الأسواق الزراعية العالمية. وتؤدي حالات التعطل في البنى التحتية للنقل الدولي وسلاسل الإمداد، مثل تلك التي حدثت خلال جائحة كوفيد-19، إلى زيادة هشاشة هذه البلدان، وتجعلها عرضة لتكرار حالات الطوارئ الغذائية التي تؤدي بدورها إلى تفاقم الوضع غير المستقر بالفعل.

10 - ويبين الشكل الثالث زيادة كبيرة في عدد حالات الطوارئ الغذائية في أقل البلدان نمواً خلال الفترة 1981-2022. وهي أكثر مجموعات البلدان تضرراً حيث تمثل ما يقرب من 70 في المائة (بمعدل 28 بلداً من أقل البلدان نمواً سنوياً) من جميع حالات الطوارئ العالمية خلال الفترة 2011-2022.

## الشكل الثالث

## حالات الطوارئ الغذائية في أقل البلدان نمواً



المصدر: جمعت من بيانات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

11 - وشهد نصف أقل البلدان نمواً حالة طوارئ غذائية مستمرة لمدة 13 سنة متتالية على الأقل خلال فترة الـ 42 عاماً (1981-2022). ومن بين تلك البلدان، شهد 10 منها حالة طوارئ غذائية مستمرة لمدة 22 سنة على الأقل، واستمرت في خمس منها حالة الطوارئ الغذائية لمدة 35 سنة على الأقل، وعانى بلد واحد منها حالة طوارئ مشابهة في كل سنة خلال فترة الـ 42 سنة<sup>(3)</sup>.

12 - ويلزم اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير التي تستند إلى نهج النظم الغذائية لتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً، ويشمل ذلك تعزيز الإنتاجية والحد من الفاقد بعد الحصاد. ويتعين زيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمدخلات الضرورية لزيادة الغلة، مثل الري والأسمدة الكيميائية والبذور المحسنة، فضلاً عن التخزين والنقل المحلي. وينبغي استكمال هذه التدابير بتخزين الأغذية واستخدام وسائل بديلة للتصدي لحالات الطوارئ الغذائية في أقل البلدان نمواً.

### جيم - الاعتماد على استيراد الأغذية في ظل تزايد التقلبات

13 - بعد عقود من الانخفاض النسبي في أسعار المواد الغذائية الأساسية، دخل العالم في فترة من شح الإمدادات الغذائية في بداية الألفية الجديدة، بينما كان يعمل بشكل متزايد في ظل انفتاح أكبر للأسواق استجابة لتنفيذ الإصلاحات الزراعية المتفق عليها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1995. وسعى هذا الاتفاق إلى إنشاء نظام تجاري زراعي منصف وموجه نحو السوق وتعزيز سياسات إنتاجية وتجارية أكثر قابلية للتنبؤ بها، للحد بذلك من تقلبات الأسواق العالمية.

(3) جمعت من بيانات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

غير أن قواعد الاتفاق أعطت الأفضلية لزيادة الوصول إلى الأسواق دون أن تعالج ضعف الانضباط فيما يتعلق بحظر الصادرات والقيود المفروضة عليها. ونتيجة لذلك، لجأت عدة بلدان منذ بداية أزمة الغذاء في عام 2008، ومؤخرا خلال جائحة كوفيد-19 وكنتيجة للنزاع المسلح في أوكرانيا، إلى تطبيق حظر وقيود التصدير في محاولة للحفاظ على إمداداتها المحدودة.

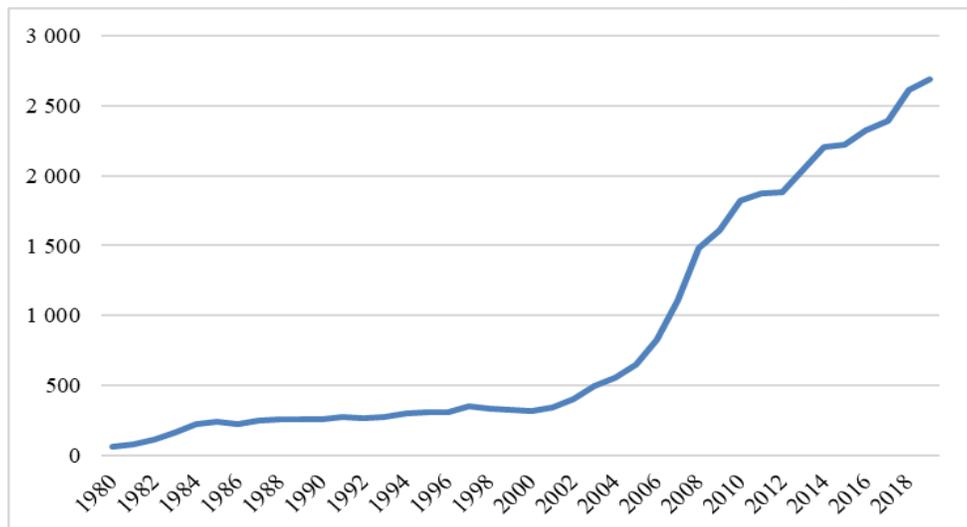
14 - وتعتمد أقل البلدان نموا بدرجة كبيرة على الاتحاد الروسي وأوكرانيا للحصول على السلع الغذائية. ومن المرجح أن يكون لتقييد الوصول بشكل مطول إلى مصادر الإمدادات من هذين البلدين آثار سلبية خطيرة على الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا. ومما يثير القلق بوجه خاص الإمدادات الحالية المحدودة وغير المؤكدة من السلع الغذائية الأساسية والأسمدة، فضلا عن ارتفاع تكاليف الوقود، بسبب الاعتماد الكبير لأقل البلدان نموا على السوق العالمية للحصول على حصة كبيرة من احتياجاتها الغذائية. وتمثل الأسمدة مدخلات رئيسية في الإنتاج الزراعي والغذائي، وسيكون لتعطل سلسلة الإمداد فيما يتعلق بهذه المدخلات الحاسمة الأهمية آثار خطيرة على المحاصيل المزروعة بالفعل، وكذلك على تلك التي ستزرع في المواسم المقبلة.

15 - وأصبحت الروابط المتزايدة بين قطاعي الأغذية والطاقة أكثر وضوحا بعد أزمة الغذاء في عام 2008 وارتفاع أسعار الطاقة، مما أدى إلى زيادة الطلب على كميات كبيرة من المواد الغذائية لإنتاج الوقود الأحفوري (انظر الشكل الرابع). ويستمر هذا الاتجاه بلا هوادة، ويشكل منافسة مع الطلب على الاستهلاك البشري. ولا تؤثر الصلات بقطاع الطاقة على أسعار المحاصيل الغذائية فحسب، بل أيضا على الجانب المتعلق بالمدخلات في النظام الغذائي نتيجة لزيادة تكاليف الأسمدة والوقود الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة. وأدى نشاط المضاربة في السلع الأساسية الغذائية من القطاع المالي، فضلا عن ضوابط التصدير الانفرادية التي فرضتها عدة بلدان مصدرة، إلى تأجيج الضغط على ارتفاع أسعار الأغذية وتفاقم الحالة الحرجة أصلا.

الشكل الرابع

#### الإنتاج العالمي من الوقود الأحفوري

(بآلاف البراميل في اليوم)



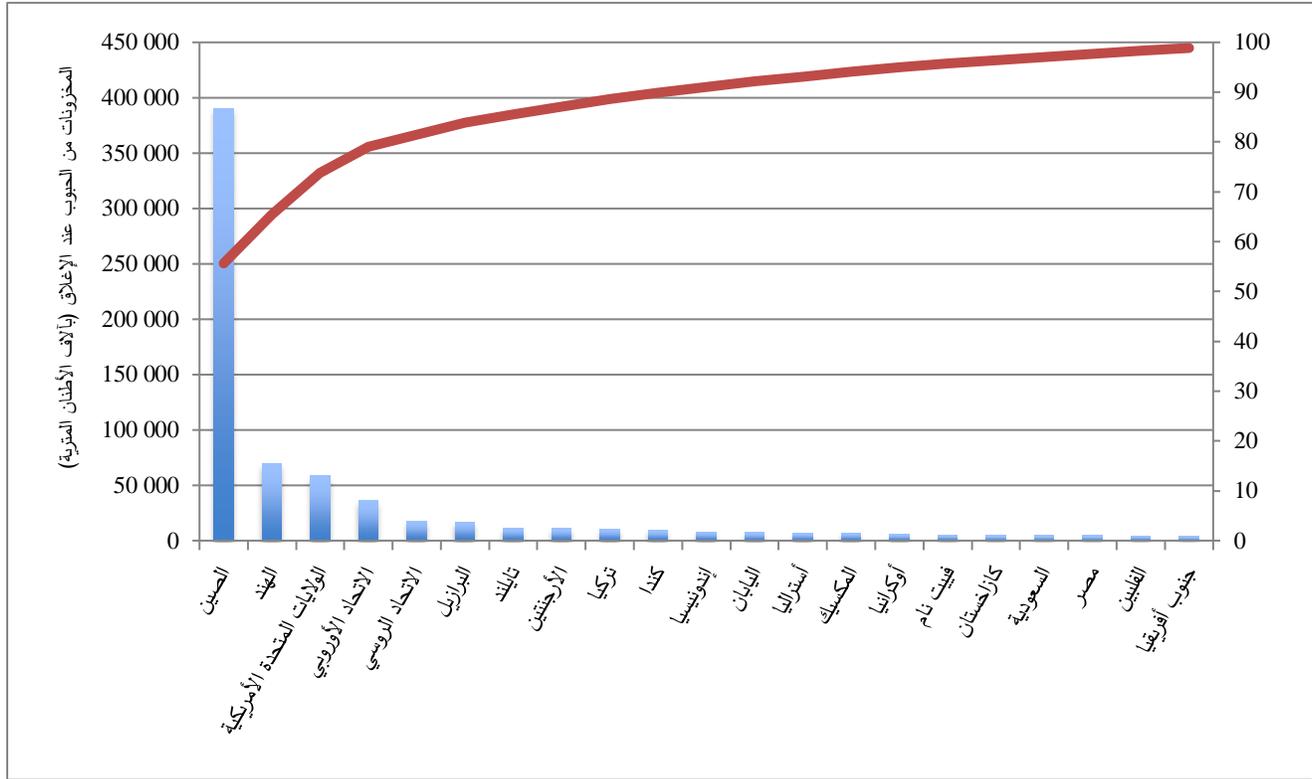
المصدر: وزارة الطاقة في الولايات المتحدة.

16 - ولا يزال النظام الغذائي العالمي يظهر تركيزاً عالياً من المخزونات والصادرات الغذائية في عدد قليل من البلدان الموردة (انظر الشكل الخامس). وقد كان الوضع دائماً على هذا الحال. بيد أنه نظراً لقيام العديد من البلدان المتقدمة الكبرى بالحد من برامجها للدعم المحلي، فقد تقلص أيضاً نشاطها في مجال التخزين وتقدمت بلدان أخرى لملء هذا الفراغ. وأدى نشاط التخزين الجديد هذا إلى زيادة تركيز المخزونات العالمية، فضلاً عن حدوث تحولات في توزيعها الجغرافي. وسنرى في المستقبل ما إذا كان يمكن لهذا التشكيل الجديد أن يكون قابلاً لمواجهة إمكانية الحصول على الغذاء في العالم أو إذا كان موجهاً أساساً للاستخدام المحلي، كما يتكهن بعض محلي السلع الأساسية.

الشكل الخامس

تركيز مخزونات الحبوب، بآلاف الأطنان المترية، للفترة 2020-2021

(بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة.

17 - وفي السنوات الأخيرة، أدى عدد من العوامل إلى تقادم وضع أقل البلدان نمواً. فقد دخلت أسواق الأغذية العالمية في فترة من القيود على الإمدادات وزيادة التقلبات. وفي حين أن الاعتماد على الواردات الغذائية لا يزال مرتفعاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن ضمان الأمن الغذائي يتطلب استكشاف الخيارات للحد من التقلبات الناشئة في سوق الأغذية العالمية، بما في ذلك الأشكال المختلفة لخيارات تخزين الأغذية التي تكمل التجارة والأدوات والآليات المالية، فضلاً عن تدابير السياسات العامة التكميلية على جميع المستويات.

## دال - مخزونات الأغذية لضمان الأمن الغذائي ومواجهة تقلبات السوق

18 - تتألف عمليات التخزين عموماً من نوعين: (أ) العمليات التي تهدف إلى تثبيت الأسعار؛ و (ب) تلك التي تهدف إلى صون الأمن الغذائي. وتشمل مخزونات تثبيت الأسعار، التي يشار إليها أيضاً باسم "المخزونات الاحتياطية"، شراء السلع الأساسية عند الحصاد عندما تكون الأسعار منخفضة، وبالتالي دعم الأسعار بالنسبة للمنتجين، وإخراج المخزونات إلى السوق خلال موسم العجاف عندما تكون الأسعار مرتفعة، وبالتالي إبقاء الأسعار تحت السيطرة بالنسبة للمستهلكين.

19 - وغالباً ما يشار إلى التدخلات العامة التي تهدف إلى صون الأمن الغذائي باسم "مخزونات الأمن الغذائي" أو "مخزونات حالات الطوارئ". وهي تستهدف الشرائح الضعيفة من السكان من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي (أي التوزيع المباشر من خارج السوق)، أو تعمل على إخراج الإمدادات الغذائية إلى السوق المحلية خلال سنوات الشح الوطني إما بسبب القصور في الإنتاج المحلي أو الصعوبات التي تواجه الاستيراد. ويتمثل الهدف الرئيسي لمخزونات الأمن الغذائي في صون الأمن الغذائي على المدى القصير.

20 - والاحتفاظ بالمخزونات هو عملية مكلفة وغالباً ما تكون معقدة، وتفيد رأس المال وتزيد أيضاً من إمكانية تضرر المخزونات مادياً والتعرض للخسائر. وبالتالي، فإن إدارتها في إطار هيكل شفاف وخاضع للمساءلة وفقاً لقواعد لا لبس فيها وبالاستناد إلى أهداف واضحة أمر يكتسي أهمية حاسمة لاحتواء التكاليف. ويجب أيضاً موازنة هذه التكاليف إزاء احتمالات تسببها بالمشاق بالنسبة للسكان، فضلاً عن الاختلال الاجتماعي، إذا كانت الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية أقل من أن تتصدى للمخاطر المحتملة. ولذلك، من الضروري أن تقاس السلع الغذائية التي يمكن النظر في إدراجها في الاحتياطي الاستراتيجي بعناية عن طريق تقييم أهميتها الاستراتيجية، مع مراعاة جملة أمور منها عوامل مثل احتياجات السكان المستهدفين، والتباين التاريخي للإنتاج المحلي، والاعتماد على الاستيراد، والتأخير في تأمين الواردات، وموثوقية الموردين، فضلاً عن الخيارات الواقعية للجوء إلى أدوات التحوط المالي.

### تجربة التخزين العام لدى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً

21 - أدت أزمة الغذاء في عام 2008 بالعديد من البلدان، بما فيها بعض أقل البلدان نمواً، إلى إعادة وضع خطط الاحتياطي الغذائي أو توسيع نطاقها. فقد ضاعفت بنغلاديش حجم احتياطاتها الغذائية ثلاث مرات تقريباً على سبيل المثال في غضون بضعة سنوات.

22 - وفي منطقة الساحل، وفي أعقاب القصور في إنتاج الدخن والذرة الرفيعة في عام 2005 بسبب الجفاف وتقشي الجراد، حدثت طفرة في برامج المخزونات العامة لتثبيت الأسعار. فعلى سبيل المثال، قامت بوركينا فاسو ومالي والنيجر بإنشاء مخزونات تدخل إضافية تديرها الحكومة مباشرة، بالإضافة إلى مخزونات محلية أو بنوك حبوب تديرها المجتمعات المحلية.

23 - وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، نفذت عدة بلدان أيضاً مخططات عامة للتخزين (لتخزين الذرة أساساً) لأغراض تثبيت الأسعار. وتشمل هذه البلدان زامبيا وملابوي، اللتان تشغلان مخزونات احتياطية لتثبيت الأسعار، إلى جانب احتياطات استراتيجية لأغراض الطوارئ، من خلال توزيع الأغذية المدعومة

أو المجانية على أكثر الفئات السكانية ضعفاً. وتدير بلدان أخرى في المنطقة (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا) احتياطات استراتيجية لأغراض الطوارئ فقط.

24 - وتستند معظم المخططات الوطنية للمخزونات الغذائية إلى نوع واحد أو نوعين من الحبوب الأساسية، ولا سيما القمح والأرز. وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأجزاء أخرى من أفريقيا، تشمل البرامج الحبوب المحلية، مثل الدخن والذرة الرفيعة، فضلاً عن الأصناف المحلية من الذرة. وقد أدى الاعتراف بأهمية وجود سلة متنوعة إلى إدراج المزيد من المواد الغذائية، رغم أن اعتبارات التخزين تجعل التنوع أكثر جدوى على المستوى دون الوطني.

### تجارب التخزين الإقليمية

25 - تمثل الاحتياطات الغذائية الإقليمية ترتيبات لمجموعات قطرية إقليمية، وتهدف إلى تجميع الموارد في احتياطي إقليمي مشترك، يُستعان به استناداً إلى قواعد متفق عليها مسبقاً. وعادة ما ينطوي تكوين هذه الاحتياطات الإقليمية على تخصيص نسبة مئوية معينة من الاحتياطي الوطني لكل بلد للمساهمة في الاحتياطي الغذائي الإقليمي. وتتمثل فوائد تجميع الموارد على الصعيد الإقليمي في وفورات الحجم، وزيادة استقرار الأسعار، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وتيسير حركة الإمدادات عبر الحدود، وتحسين المعلومات المتعلقة بالأسواق الإقليمية ورصد الإمدادات الغذائية المتاحة على السواء.

26 - وتوجد حالياً ثلاث احتياطات غذائية إقليمية عاملة في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي منظمة في إطار هيئات التجارة والتعاون الإقليمية المعنية. وقد أنشئت الهيئة الأولى، هيئة احتياطي أرز الطوارئ التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3، التي تضم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا، كجزء من الإطار المتكامل للأمن الغذائي الذي صيغ في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008، ودخلت الهيئة نفسها حيز النفاذ في عام 2012. وللهيئة ثلاثة برامج لتسليم الأرز، وهي: المستويات الأولى والثاني والثالث. وبموجب المستوى الأول، توضع الاحتياطات المخصصة مسبقاً في حالة جهوزية بين البلد المورد والبلد المتلقي في حالة حدوث حالة طارئة في البلد المتلقي. ويحدد ترتيب الجهوزية الكمية والدرجة، وشروط وأحكام إخراج الأغذية. ويتم إضفاء الطابع الرسمي على التسليم من خلال عقد أجل صالح لمدة ثلاث سنوات وقابل للتجديد. ولا يمكن خرق العقود والالتزامات المعقودة بموجب المستوى الأول، على عكس العقود والالتزامات الثنائية المعقودة بين حكومتين. ويُستخدم المستوى الثاني عند طلب مخزونات مخصصة في غياب عقد أجل، وتكون شروط البيع وغيرها من الشروط مفتوحة للمفاوضات الثنائية. وفي إطار حيز المستوى الثالث، يتم توفير الأرز على أساس طوعي ويستخدم في استعداد مسبق للكوارث المتوقعة وغير المتوقعة على السواء. وتُخرج المخزونات عند تقديم طلب بذلك أو من خلال نظام تفعيل تلقائي تديره أمانة الهيئة. وفي عام 2020، استُخدم حيز المستوى الثالث 33 مرة، وقدمه خمسة مانحين إلى سبعة متلقين. وتكون الكميات ضمن المستوى الثالث صغيرة في الغالب، وعادة ما تتراوح بين 200 و 300 طن متري. وقد تم تشغيل المستوى الأول لمرة واحدة فقط (بين اليابان والفلبين)، في حين لم يتم تشغيل المستوى الثاني بعد.

27 - وأنشئ بنك الطعام الإقليمي التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام 2004، واستمر العمل بشأنه حتى عام 2013 عندما دخل اتفاق تأسيسه حيز النفاذ. وقد اجتمع الأعضاء عدة مرات في

محاولة لوضع اللمسات الأخيرة على الطرائق المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للتسعير على سبيل المثال، ومواقع التخزين، ومراقبة الجودة. واستُخدم بنك الطعام الإقليمي لأول مرة في أيار/مايو 2020 عندما نجحت بوتان في سعيها للحصول على الحبوب الغذائية من البنك لتلبية الاحتياجات المتعلقة بكوفيد-19 (المستمددة من احتياطي بنك الطعام الإقليمي الذي تحتفظ به الهند).

28 - وأنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاحتياطي الغذائي الإقليمي التابع لها في عام 2013. ويتألف إطار الاحتياطي من ثلاثة عناصر: (أ) تكوين احتياطيات غذائية إقليمية؛ (ب) رفع مستويات الاحتياطيات الغذائية الوطنية؛ و (ج) تحسين التعاون بين هيئات الاحتياطيات الغذائية الوطنية. ومن السمات البارزة للإطار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إزاء المخزونات الغذائية أنه يسعى لاتباع أسلوب التنسيق الرأسي بين مختلف مستويات الاحتياطيات استناداً إلى ما يسمى "خطوط الدفاع الثلاثة" (المحلي والوطني والإقليمي)، وسيستخدم هذا النهج بالتتابع استناداً إلى مبدأ الولاية الاحتياطية، مع دعم الاحتياطيات الغذائية الإقليمية للاحتياطيات الوطنية، التي تدعم بدورها المبادرات المحلية. وترتبط هيئات الاحتياطيات المحلية بهيئات الاحتياطيات الوطنية وتتسق معها بعدة طرق، بما في ذلك عن طريق إبرام العقود الرسمية فيما بينها لتكوين المخزونات والتصرف فيها. ولمشروع الاحتياطيات الغذائية الإقليمية هدف سياساتي يتمثل في تعزيز السيادة الغذائية للمنطقة، مقارنة مع الاحتياطيين الغذائيين الإقليميين في آسيا، فهي تحتوي على مزيج أكثر تنوعاً من الأغذية - والحبوب المتنوعة (الدخن والذرة الرفيعة والذرة والأرز والحبوب المقوّاة) وكذلك الكسافا المطحونة. وقد استُخدم الاحتياطي الغذائي الإقليمي لأول مرة في آب/أغسطس 2017 عندما تلقت نيجيريا 130 1 طناً مترياً من الحبوب (تشمل الذرة البيضاء والذرة الرفيعة والدخن والأرز). وأعقب ذلك ثلاث تدخلات في عام 2018، بلغ مجموعها 13 580 طناً مترياً من الحبوب (لبوركينا فاسو وغانا والنيجر)، وتدخل واحد في عام 2019 (5 000 طن متري لنيجيريا)، وأربعة في عام 2020، بلغ مجموعها 6 219 طناً مترياً (لبوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا). وقد ارتبطت أزمة الغذاء والتغذية لعام 2020 أيضاً بكوفيد-19، وعملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعبئة الاحتياطيات على عدة مستويات.

## هاء - التخزين، والخيارات المالية والتجارية، والسياسات

29 - تتطلب فداحة انعدام الأمن الغذائي وتعقيده وطبيعته المتعددة الأبعاد في أقل البلدان نمواً مجموعة من الاستجابات التي تستخدم جميع الأدوات الممكنة، ولا يشمل ذلك خيارات التخزين فحسب، بل أيضاً التدابير التجارية والأدوات المالية لمساعدة هذه البلدان على تمويل الواردات اللازمة. ويمكن أن تشمل الوسائل البديلة التي تتجاوز المخزونات الغذائية إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية، إلى جانب آلية عالمية لمخزونات الأمن الغذائي، وذلك لمساعدة أقل البلدان نمواً على التصدي لحالات انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبما أن جذور انعدام الأمن الغذائي لا تقتصر على الحدود الوطنية، يتعين أن تتجاوز الاستجابات الإجراءات الوطنية لتشمل التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون الإجراءات الضرورية فعالة، ينبغي ألا تقتصر أهدافها على التدابير المؤقتة فحسب، بل أن تستهدف أيضاً أسباب انعدام الأمن الغذائي، بما يؤدي إلى كسر الحلقة المفرغة لحالات الطوارئ ونقص التغذية والجوع المزمنين.

## الخيارات المتاحة على الصعيد الوطني

30 - تواجه أقل البلدان نمواً مخاطر تتعلق بالأسعار عندما تصل أسعار السوق العالمية إلى مستويات يصعب على البلد المستورد تحملها، فضلاً عن مخاطر التوافر عندما لا تكون الإمدادات متاحة للاستيراد إما بسبب حالات العجز الكبرى في المحاصيل في البلدان المنتجة أو بسبب القيود على التصدير والقيود اللوجستية الأخرى. وفي حين أن البلدان المستوردة لا تستطيع أن تفعل الكثير بشكل انفرادي للحد من وقوع هذه المخاطر، فإنها تستطيع استخدام أدوات مختلفة لإدارة المخاطر بهدف تقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن وضمان درجة معينة من اليقين فيما يتعلق بتوافر الإمدادات في الأجل القصير.

31 - وتشمل الأدوات الرئيسية المخزونات المادية من الإمدادات الغذائية، على النحو المبين أعلاه، وأدوات التحوط المالي - التي كثيراً ما توصف بأنها "مخزونات افتراضية"، مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات، التي نادراً ما تستخدمها أقل البلدان نمواً. ويسهم كلا الخيارين في الحد من تأثير كلا النوعين من المخاطر، حيث تهدف المخزونات المادية إلى مواجهة مخاطر التوافر على حساب الجهة المخزّنة، بينما تتصدى المخزونات الافتراضية لمخاطر الأسعار بشكل أكبر عن طريق نقلها إلى جهة أخرى بتكلفة ما. ويمكن لإبرام اتفاقات ثنائية مع كبار منتجي الحبوب، بغية تلقي معاملة تفضيلية في الحصول على الإمدادات في حالة حدوث نقص عالمي، أن تسهم أيضاً في الحد من مخاطر التوافر.

## المخزونات الغذائية لحالات الطوارئ

32 - في حين أن أداء المخزونات الغذائية لحالات الطوارئ يختلف باختلاف الحالات القطرية، فقد أثبت العديد من الأمثلة، ولا سيما البرامج المستهدفة، أنها يمكن أن تمثل خيارات قابلة للتطبيق لتعزيز الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من الناس. وتشمل العوامل التي حُددت على أنها تسهم في تحقيق نتائج إيجابية الإدارة الجيدة والمرونة، والامتثال للقواعد والإجراءات، وآليات تكيف الاحتياطات مع الاحتياجات، والنظم العاملة للكشف عن حالات الطوارئ. ويشكل إنشاء قواعد بيانات موحدة للمستفيدين جزءاً أساسياً من البنية التحتية الإدارية لتعزيز فعالية المساعدة وقابليتها للتوسع<sup>(4)</sup>.

33 - وتمثل سعة التخزين العالية الجودة شرطاً بديهياً للتخزين لأغراض الأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن التمويل العام لسعة التخزين قد لا يكون له ما يبرره على أساس الاعتبارات الاقتصادية الضيقة، ينبغي اعتباره بمثابة منفعة عامة لها عوامل خارجية هامة من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتوفير الإمكانات للمجتمعات المحلية لتتقوى الضغوط لبيع محاصيلها مباشرة بعد الحصاد بأسعار منخفضة والاضطرار إلى إعادة شراء المحاصيل نفسها التي باعها بأسعار أعلى بكثير خلال موسم العجاف.

34 - ويمثل الافتقار إلى مرافق تخزين فعالة يوفرها القطاع الخاص أحد العوامل التي تحد من المراجعة الوقتية وتسهم في التباين الكبير في الأسعار الموسمية. وغالباً ما يكون استثمار القطاع الخاص في الهياكل الأساسية للتخزين متركزاً في المناطق الحضرية ويميل إلى دعم تجارة الاستيراد/التصدير بدلاً من التجارة المحلية في قطاع الأغذية. وفي بعض الحالات، يعكس الافتقار إلى الاستثمار الخاص في السعة التخزينية

(4) انظر Joana Silva, Victoria Levin and Matteo Morgandi, *Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C., World Bank, 2013).

خطورة الاحتفاظ بمخزونات الحبوب في بيئة تتسم بسياسات حكومية لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، من الضروري أيضا معالجة المثبطات الكامنة التي تحول دون استثمار القطاع الخاص في مجال التخزين.

35 - ويمثل الافتقار إلى مرافق تخزين منظمة وعالية الجودة ويمكن للمزارعين الوصول إليها مشكلة أكبر فيما يتعلق بالحبوب المحلية. فبالمقارنة مع المؤسسات التجارية التي تتعامل بالحبوب المستوردة، فإن تلك التي تتعامل بالحبوب المحلية صغيرة، وبالكاد يتم تجميع الكميات للنقل والتخزين، مما يحد من عائدات الحجم. وحتى في حالة وجود مخازن، فإن الافتقار إلى معايير رسمية للتصنيف يجعل من الصعب ضمان أن يكون التقييم موثوقاً، الأمر الذي يحد من إمكانية استخدام السلع الأساسية كضمانة. ومن شأن تحسين القدرة التخزينية لدى صغار المزارعين غير المجهزين تجهيزاً جيداً أن يقلل أيضاً ارتفاع الفاقد بعد الحصاد بشكل كبير، وهو عنصر حاسم في تحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة.

36 - وتتسم المعايير والإجراءات القائمة لمساعدة المستهدفين من المستفيدين من المخزونات الغذائية لحالات الطوارئ بأهمية حيوية. ومن الاعتبارات الإنسانية الهامة المتعلقة بالكفاءة والاستدامة التدخلات الهادفة ليس فقط إلى إطعام الناس، ولكن أيضاً تلك التي تستهدف بناء رأس مال بشري والمساعدة على انتشال الناس من براثن الفقر، وبالتالي كسر نمط حالات الطوارئ الممتدة وانعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يلحق بمعظم أقل البلدان نمواً. ويُنظر على نطاق واسع إلى برامج التغذية لمرحلتها ما قبل الولادة والطفولة المبكرة على أنها من بين أكثر البرامج فعالية؛ وتعتبر برامج التغذية المدرسية على نفس القدر من الفعالية، وهي عادة ما تكون متعددة الأهداف، وتشمل الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، ولا سيما من جانب الفتيات، فضلاً عن مشاريع الغذاء مقابل العمل الرامية إلى تحسين القدرة الإنتاجية، ولا سيما في المناطق الريفية. ويسهم توجيه المساعدة من خلال النساء، بما في ذلك في المناطق الريفية، في تحسين النتائج التغذوية ونماء الأطفال مدى الحياة.

37 - ويمكن استخدام التحويلات النقدية في بعض الظروف للتصدي لانعدام الأمن الغذائي؛ فهي قد تقدم بعض المزايا من حيث التكلفة وتحسن النظام الغذائي ليكون أكثر تنوعاً. بيد أنه في حالات الطوارئ الغذائية، الشائعة في أقل البلدان نمواً، غالباً ما تؤدي التحويلات النقدية إلى ارتفاع أسعار الأغذية، ولا سيما في حالات الطوارئ الغذائية الإقليمية أو الوطنية. وفي أقل البلدان نمواً، قد لا تصل التحويلات النقدية إلى أشد الفئات فقراً بسبب محدودية تميمها للخدمات المالية. وبالتالي، في حين أن التحويلات النقدية مناسبة تماماً لتوفير الحماية الاجتماعية عن طريق التصدي للفقر على نطاق أوسع، يتعين استكمالها بمخزونات الأغذية وغيرها من التدابير ذات الصلة المتخذة في حالات الطوارئ.

38 - وينبغي تجديد مخزونات الطوارئ من الإمدادات المحلية أو المستوردة خلال إطار زمني معقول لضمان التأهب. ولا ينبغي لإخراج المخزونات أن يتعارض بدون مسوغ مع إخراج المخزونات المملوكة للقطاع الخاص بهدف تقليل المثبطات إلى أدنى حد ممكن وتجنب المزامنة.

39 - وتتطلب إدارة نظم المخزونات هيكلًا شفافاً وخاضعاً للمساءلة وفقاً لقواعد لا لبس فيها وأهداف واضحة. ويجب الموازنة بين تكاليف التخزين والعواقب المترتبة على رفاه الإنسان، في حالة عدم وجود احتياطات غذائية استراتيجية أو عدم وجودها بالحجم اللازم للتصدي للمخاطر المحتملة. ويتطلب تحديد السلع الغذائية الأساسية التي ينبغي إدراجها في الاحتياطي إجراء تقييم لأهميتها الاستراتيجية، مع مراعاة جملة أمور منها عوامل مثل احتياجات السكان المستهدفين، والتباين التاريخي في الإنتاج المحلي، والاعتماد

على الاستيراد، والتأخيرات في تأمين الواردات، وموثوقية الموردين، فضلاً عن الخيارات الواقعية للجوء إلى أدوات التحوط المالي.

### المخزونات الافتراضية

40 - بوصف المخزونات المادية خياراً للتحوط من مخاطر الأسعار العالمية، فهي تتجاوز، بخلاف المخزونات لحالات الطوارئ التي نوقشت أعلاه، إمكانيات أقل البلدان نمواً. ويتمثل أحد البدائل المحتملة في خيارات التحوط لهذه الحالات الطارئة، التي توصف غالباً بـ "المخزونات الافتراضية". وهي تشمل العقود الآجلة، التي تتطلب من المشتري شراء كمية ثابتة من سلعة ما بسعر ثابت خلال فترة زمنية محددة مسبقاً، وعقود الخيارات، التي تعطي المشتري الحق، ولكن ليس الالتزام، في شراء كمية ثابتة من سلعة ما بسعر ثابت خلال فترة زمنية محددة مسبقاً.

41 - وتتطلب العقود الآجلة وعقود الخيارات عادة ضمانات ائتمانية مقدما، وهي متاحة للبلدان التي يكون الائتمان في متناولها. وفي حين أن العديد من الأعمال التجارية الزراعية الخاصة في أقل البلدان نمواً قد نجحت في استخدام العقود الآجلة وعقود الخيارات للتحوط من مخاطر ارتفاع الأسعار، فإن القطاع العام كان أقل استخداماً بكثير عموماً لهذه الأدوات المالية<sup>(5)</sup>. ويمكن النظر في إنشاء مرفق لضمان الائتمان، بما في ذلك داخل مصارف التنمية الإقليمية، يمكن لأقل البلدان نمواً أن تلجأ إليه للحصول على الضمانات الائتمانية اللازمة لإبرام عقود آجلة وعقود الخيارات لاستيراد المواد الغذائية الأساسية.

42 - وقد تحتاج بعض أقل البلدان نمواً إلى مساعدة قانونية تجارية وتقنية في صياغة العقود الآجلة وعقود الخيارات والتفاوض بشأنها. ويمكن الاستفادة من كيانات منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديمها الدعم في هذا الصدد. ويمكن لبرنامج الأغذية العالمي، بالنظر إلى خبرته الطويلة في شراء السلع الغذائية الأساسية من مصادر مختلفة في جميع أنحاء العالم على مر السنين، أن يؤدي دوراً حاسماً. ويمكن لمكتب مساعدة افتراضي في برنامج الأغذية العالمي، يستجيب للاتصالات الواردة من وكلاء الاستيراد الوطنيين بشأن المسائل التقنية وظروف السوق الفعلية فيما يتعلق بسلع أساسية محددة، أن يقدم هذا الدعم، مستفيداً من الخبرة في مجال السلع الأساسية والتسهيلات اللوجستية التي قدمها البرنامج إلى البلدان خلال جائحة كوفيد-19.

### تحسين الخدمات اللوجستية للتعجيل باستيراد الأغذية وخفض التكاليف

43 - هناك مجال كبير لخفض تكلفة الأغذية المستوردة والتعجيل بعملية الاستيراد من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية لتخزين الأغذية ونقلها، وكذلك عن طريق تحسين إدارة ولوجستيات سلسلة الإمداد بالواردات. وهناك تباينات هامة في أداء مختلف أقل البلدان نمواً تبعاً لموقعها الجغرافي فيما يتعلق بسلاسل

(5) بيد أنه اقترحت بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه الخيارات أن تعمل في بيئة أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، في حالة هيئة الاحتياطي الغذائي في زامبيا، كان هناك رأي مفاده أنه من خلال تبني نظم مبتكرة لتجارة الحبوب مثل بورصات السلع الأساسية، يمكن للهيئة أن تقلل من تكلفة إدارة الاحتياطي الغذائية، فضلاً عن تنوع حافظة الاحتياطي الغذائية الاستراتيجية لزامبيا، عن طريق تجزئة الحجم الموصى به من احتياطي الحبوب الاستراتيجية إلى مخزونات مادية وعقود خيارات فيما يتعلق بالحبوب (احتياطي افتراضية). انظر Brian P. Mulenga and Antony Chapoto, "Exploring the feasibility of the food reserve agency to implement virtual grain reserves", Indaba Agricultural Policy Research Institute, . December 2020.

الإمداد بالأغذية التي تزودها الإمدادات المستوردة، حيث تعاني بعض البلدان من اختناقات في الموانئ وتتأثر بلدان أخرى بأوجه القصور والعقبات التي تعترض نظم النقل الداخلي.

44 - وينبغي لكل بلد أن يحدد الاختناقات الإشكالية في سلسلة الإمداد بالواردات وأن يستهدفها تحديداً بغية الحد من حالات التأخير والتكاليف المرتبطة بها، والتي غالباً ما تتخذ شكل خسائر وتدهور في جودة الإمدادات. والحد من التأخير الزمني في وصول الواردات إلى البلد وتجهيزها عبر الموانئ يترجم مباشرةً إلى انخفاض في المستوى المطلوب من المخزونات الغذائية الوطنية، سواء كانت مخزونات لحالات الطوارئ أو مخزونات التشغيل اللازمة للحفاظ على تدفق منتظم في سلسلة الإمدادات الغذائية الوطنية.

#### الاستثمار في زيادة الإنتاجية من المواد الغذائية الأساسية

45 - تمثل زيادة محاصيل إنتاج الأغذية في أقل البلدان نمواً مسألة ينبغي أن تكون محورية في مجموعة التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي. ويعتمد مزيج السياسات الذي قد تستخدمه فرادى البلدان على ظروفها الخاصة، ولكن إحدى السياسات التي أثبتت فعاليتها في تحقيق زيادات سريعة في الناتج هي المساعدة الاستثمارية الموجهة نحو الزراعة، إلى جانب إعانات المدخلات "الذكية" للمزارعين الذين يفكرون إلى الموارد. وتأتي القيود الفعالة من جانب الميزانيات الحكومية لأقل البلدان نمواً نفسها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إعطاء الأولوية بشكل استراتيجي للموارد المحدودة المتاحة للمحاصيل الغذائية الأساسية، مع إيلاء الأولوية القصوى للموارد الأكثر إسهاماً في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي. ويعكس إدراج المساعدة التقنية والمالية لزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الهياكل الأساسية ضمن أدوات قرار مراكز الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية اعتراف المجتمع الدولي على نطاق أوسع بهذه المشكلة (انظر الفرع المعنون "تعزيز سلاسل القيمة للمواد الغذائية الأساسية وتنظيم السوق")<sup>(6)</sup>.

#### تعزيز سلاسل القيمة للمواد الغذائية الأساسية وتنظيم السوق

46 - لا تزال السلاسل الزراعية في العديد من أقل البلدان نمواً تتمحور حول تصدير ما يسمى بالإنتاج الصناعي (المحاصيل النقدية)، وهو إرث يعود تاريخه إلى الفترة الاستعمارية. ويواصل العديد من المستعمرات السابقة ذات الاقتصادات الزراعية في الغالب إنتاج المحاصيل النقدية بسبب استمرار تطبيق الاتفاقات التجارية الثنائية ذات الصلة. وقد استغادت، ولا تزال، سلاسل القيمة لمنتجات التصدير الممولة تمويلًا جيدًا مثل القطن والبن والكافور والبقول السوداني من الدعم التقني، والخدمات الاستشارية، والبحوث والترويج، والبذور المحسنة، وجهود التسويق التي تبذلها السلطات العامة.

47 - وعدم الحصول على المعلومات المتعلقة بحالة السوق في الوقت المناسب بشأن المواد الغذائية الأساسية يعوق شفافية الأسواق، وانعكاس الأسعار، وكفاءة الأسواق في العديد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في الاتجار بالحبوب في بورصات السلع الأساسية المنظمة.

48 - وتعتبر نظم إيصالات المستودعات أداة رئيسية في تيسير تجارة السلع الأساسية وتمويل التجارة في أماكن أخرى. وهي تضمن وجود وتوافر سلعة أساسية محددة الكمية والنوع والجودة في مرفق تخزين

(6) انظر منظمة التجارة العالمية، قرار مراكز الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

معين، يملكه مودع معرّف. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية تعترف بأهمية نظم إيصالات المستودعات، بما في ذلك في العديد من أقل البلدان نمواً، فقد تعثرت المحاولات حتى الآن لأسباب مختلفة، بما في ذلك العمليات الحكومية المباشرة في الأسواق غير المتوافقة مع تطوير هذه الآليات. وينبغي تشجيع المبادرات الوطنية الجارية في هذا المجال، بما في ذلك النظر في فوائد إنشاء بورصات إقليمية للسلع الأساسية من الحبوب.

49 - وغالباً ما تشمل عمليات الشراء التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي أدوات سوقية هامة، مثل نظم إيصالات المستودعات أو بورصات السلع الأساسية، تستهدف صغار المزارعين وتحفز الإنتاج. وفي إطار أنشطة دعم الأسواق الزراعية لصغار المزارعين التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، أُطلق البرنامج التجريبي المشتريات في خدمة التقدم في عام 2008، ولا سيما في أفريقيا، حيث تهدف مشتريات برنامج الأغذية العالمي المحلية والإقليمية من المواد الغذائية إلى دعم صغار المزارعين من خلال ربطهم بالأسواق المحلية والوطنية والأسواق الإقليمية. ويدعم هذا البرنامج بناء قدرات صغار المزارعين ومجموعات المزارعين على إنتاج الأغذية التي تقي بمعايير الجودة وربط عملية الشراء ببرامج التغذية، بما في ذلك في المدارس. وقد أعربت دراسات التقييم عموماً عن تقديرها لهذه الجهود والنتائج. وفي جماعة شرق أفريقيا، اعتمدت رواندا نهج المشتريات في خدمة التقدم، حيث أدى برنامج الأغذية العالمي دور مشتر مؤسسي هام وموثوق.

#### تحسين المعلومات والروابط مع الشبكات الإقليمية والعالمية للاستعلامات عن الأسواق

50 - كشفت الحالات الأخيرة من تقلب الأسعار عن ثغرة هامة في قدرة الحكومات والشركاء في مجال المساعدة الدولية على تقييم الحالة على أرض الواقع والاستجابة لها بالتدابير المناسبة في الوقت المناسب. وعادة ما تكون المعلومات السوقية عن المواد الغذائية الأساسية (وخاصة مستويات المخزونات) غير كافية وبطيئة، الأمر الذي يعيق عمليات الاستجابة المستتيرة. وتكمن أولى الخطوات الهامة من عملية تحسين قاعدة المعلومات من أجل الاستجابة على نحو أفضل لتقلبات الأسعار في تعزيز نظم المعلومات القائمة عن المحاصيل والأسواق، التي تتمتع بالقدرة على وضع تقديرات موثوقة لتوقعات المحاصيل ومستويات المخزونات، بما في ذلك المخزونات لدى المزارعين، وتزويد الشبكات الإقليمية أو دون الإقليمية للمعلومات السوقية بهذه المعلومات. وينبغي تعزيز الشراكات مع المبادرات العالمية، مثل النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لبناء نظم وطنية للإنذار المبكر بالسلع الغذائية الأساسية.

#### الخيارات المتاحة على الصعيد الإقليمي

51 - عملت هيئات التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين الراسخة (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا، على التوالي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجنوب الأفريقي)، في جميع المناطق الجغرافية في العالم، على إيلاء التتمة الزراعية والأمن الغذائي أعلى الأولويات. ولذا، توجد أرضية خصبة لتعزيز الآليات الإقليمية القائمة و/أو إنشاء آليات جديدة لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

### تحسين المعلومات السوقية والتنسيق على الصعيد الإقليمي

52 - تشتمل جميع مؤسسات التعاون الاقتصادي الإقليمية على وظائف جمع المعلومات التي تغطي جميع جوانب النشاط الاقتصادي، بما في ذلك قطاع الأغذية. ويمكن تنشيط النظم القائمة في المؤسسات الإقليمية المعنية عن طريق تطوير قدرات أكثر منهجية في مجال الاستعلامات عن الأسواق ومراقبة التجارة بهدف توليد معلومات سوقية في الوقت المناسب وتوجيه إنذار مبكر بالمشاكل الوشيكة، بسبل منها إقامة روابط قوية مع النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، القائم لدى منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه النظم الإقليمية أن تبني قدرات تحليلية للنظر في خيارات الاستجابة الممكنة وتقييم الآثار الإقليمية والقطرية المحتملة. وقد يكون من المفيد أيضاً إنشاء آلية إقليمية للمشاورات التقنية بشأن استجابات السياسات الوطنية والإقليمية والتدابير العلاجية المحتملة في حالات التهديدات الخارجية للأمن الغذائي، وكذلك للدعوة إلى حشد الإرادة السياسية القوية للعمل على الصعيد الإقليمي وليس الوطني.

### تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة

53 - يؤدي ضعف دمج الأسواق في المناطق التي توجد فيها غالبية أقل البلدان نمواً إلى زيادة قابليتها للتضرر من تقلبات الأسعار. وتشمل الأسباب القيود المفروضة على العرض المتصلة بجودة الإمدادات وانتظامها، وضعف البنى التحتية المادية، مما يزيد من تكاليف المعاملات، والعديد من العقبات التي تعترض التجارة نتيجة للقواعد والأنظمة الرسمية وغير الرسمية. وهي غالباً ما تشكل عقبات خطيرة أمام حركة الإمدادات من مناطق الفائض إلى مناطق العجز على الصعيد الإقليمي، وحتى داخل البلد نفسه. وهذه الحواجز العديدة والرسوم والتأخيرات المرتبطة بحركة الإمدادات، حتى داخل حدود البلد نفسه، ولكن أكثر من ذلك بكثير في حالة التجارة عبر الحدود، تضر بشدة بالأمن الغذائي. وفي حين أن تحسين الهياكل الأساسية المادية، مثل شبكات الطرق، مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً، فإن التدخلات الأخرى "الأكثر ليونة" أسهل من حيث التنفيذ، ولا تترتب على بعضها أي تكاليف، مثل تيسير إجراءات النقل والمرور العابر الإقليمية، بما في ذلك تبسيط ومواءمة الأنظمة عبر الحدود والوثائق ذات الصلة.

54 - وقد أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً جيداً باتجاه تحقيق التكامل التجاري الإقليمي في سياقها الإقليمي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا في منطقة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في منطقة الجنوب الأفريقي. ويشمل ذلك إلغاء التعريفات الجمركية بين بلدان المنطقة بموجب اتفاقات الاتحاد الجمركي ذات الصلة، فضلاً عن اعتماد تعريفات خارجية موحدة. ومن المتوقع أن تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي بدأت عملياتها في عام 2021، في إحراز تقدم سريع، بسبل منها إزالة الحواجز غير الجمركية.

55 - ومن شأن زيادة التكامل في مجال التجارة أن تيسر أيضاً تحسين التعاون بين أقل البلدان نمواً على الصعيد الإقليمي في مجال تعزيز السياسات في المحافل الدولية بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لها، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

### التعاون بشأن الاحتياطات الغذائية الإقليمية وتيسير التجارة

56 - إن وجود احتياطي غذائي إقليمي يمثل تقدماً ملموساً وطبيعياً فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي. وتستند الاحتياطات الغذائية الإقليمية إلى مفهوم تجميع الموارد في احتياطي مشترك، يتم اللجوء إليه استناداً

إلى قواعد متفق عليها مسبقاً. وعادة ما ينطوي تكوين هذه الاحتياطات الغذائية الإقليمية على تخصيص نسبة مئوية معينة من الاحتياطي الوطني لكل بلد للمساهمة في الاحتياطي الإقليمي. وفوائد تجميع الموارد على الصعيد الإقليمي واضحة، وتشمل وفورات الحجم، وزيادة استقرار الأسعار، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وتيسير حركة الإمدادات عبر الحدود، وتحسين المعلومات السوقية الإقليمية، ورصد الإمدادات الغذائية المتاحة.

57 - وتبين التجربة المكتسبة من هيئات الاحتياطات الغذائية الإقليمية القائمة أنها يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في استكمال الاحتياطات الوطنية لحالات الطوارئ، ولا سيما في فترات الأزمات. ومن المسائل التي تتسم بالحساسية بوجه خاص مسائل الحوكمة، التي تشمل التمويل والإدارة وآلية التنفيذ. والوضوح بشأن هذه القضايا في مرحلة تصميم هيئة الاحتياطي الغذائي الإقليمي أمر بالغ الأهمية لتوفر فرصة جيدة للنجاح. ومن الاعتبارات الهامة بالنسبة لهذه الاحتياطات الغذائية الإقليمية وضع حكم لضمان ألا تؤثر قيود التصدير التي قد يفرضها أحد أعضاء هيئات الاحتياطات الغذائية الإقليمية خلال فترة الأزمات على قدرة عضو آخر على الحصول على الإمدادات الموجودة فيها.

58 - وعادة ما ينظر إلى هيئات الاحتياطات الغذائية الإقليمية على أنها عنصر إضافي في الهيكل الوطني العام للأمن الغذائي الذي يتضمن سياسات وتدابير وطنية ومحلية للتخزين والتوزيع، فضلاً عن السياسات التجارية الوطنية (وفي بعض الحالات الإقليمية). وبهذا المعنى، يمكن أن تمثل هيئة الاحتياطات الغذائية الإقليمية منصة لشمولها مختلف جوانب التعاون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك استيراد الأغذية من السوق العالمية، بالإضافة إلى التجارة الإقليمية بين البلدان المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق باستيراد الأغذية، فإن هيئة الاحتياطات الغذائية الإقليمية في وضع أفضل بكثير للتفاوض مع السوق العالمية بشأن المشتريات بالجملة نيابة عن عدة بلدان في المنطقة، وبالتالي الحصول على سعر شراء أفضل فضلاً عن تحقيق وفورات في تكاليف النقل البحري والتأمين والتخزين في الموانئ وغير ذلك من التكاليف اللوجستية. وهي أيضاً في وضع أفضل من الحكومات الوطنية للتفاوض على العقود الآجلة وعقود الخيارات الجماعية، والتماس ضمانات ائتمانية من مصارف التنمية الإقليمي المعنية نيابة عن البلدان المستوردة.

### الخيارات المتاحة على الصعيد الدولي

59 - للمجتمع الدولي دور هام يؤديه في دعم الجهود الوطنية والإقليمية التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحسين الأمن الغذائي على نحو مستدام. وينبغي أن تكون الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي موجهة للحد من حدوث تقلبات في السوق العالمية - وهي إجراءات تعتمد عليها أقل البلدان نمواً اعتماداً كبيراً - وللتخفيف من آثارها الضارة عندما لا يكون هناك مفر من هذه التقلبات. وتشمل هذه الإجراءات، في جملة أمور، إدخال تحسينات على بيئة السياسات الدولية، ولا سيما في مجال التجارة، وتوفير الدعم التقني والمساعدة المادية لتعزيز القدرة على الصمود.

### تعزيز برامج المساعدة الغذائية

60 - تمثل المعونة الغذائية مورداً قيماً لمساعدة بلدان العجز الغذائي على تلبية احتياجاتها الغذائية. وبمرور الوقت، حدثت تحسينات هامة في نظام المعونة الغذائية من حيث تقييم الاحتياجات المحددة للبلدان المتلقية بمزيد من الدقة والاستجابة لها بمزيد من المرونة (بموارد عينية أو نقدية)، بالإضافة إلى توفير موارد

تكميلية لزيادة كفاءة المعونة الغذائية. وبالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، تظل المعونة الغذائية مصدراً هاماً للإمدادات المستوردة، ولا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الطارئة. وفي الواقع، مع تضائل حجم المعونة الغذائية، وتزايد حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم، تستخدم موارد المساعدة الغذائية المتاحة حصراً لتلبية الاحتياجات الطارئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، بالإضافة إلى مشاريع التدخل التغذوي الموجهة بشكل جيد من خلال برنامج الأغذية العالمي. وقد أثبتت هذه الاستخدامات الإنسانية البحتة للمعونة الغذائية أنها أكثر فعالية، وأنها خالية عموماً من التبعية ومن الآثار المثبطة المرتبطة بالمعونة الغذائية التي كانت تقدم بكميات كبيرة سابقاً.

61 - وفي الماضي، كانت المعونة الغذائية مدفوعة بالعرض ومرتبطة باعتبارات السياسة المحلية للبلدان المانحة، وفي كثير من الأحيان كان يتم تقديم الكثير منها. غير أن مخصصات المعونة الغذائية مدفوعة بشكل كبير في الوقت الحاضر بالطلب وترتبط بمتطلبات تلبية عمليات الطوارئ، وغالباً ما تكون المعونة المقدمة غير كافية من حيث الاحتياجات. وثمة عامل إضافي يحد من مستويات المعونة الغذائية يتمثل في أن الالتزامات السنوية للمانحين باتفاقية المساعدة الغذائية تتم بالعملة الوطنية الإسمية مع ما يترتب على ذلك من انخفاض للكميات التي يمكن شراؤها عند ارتفاع الأسعار العالمية. ويؤدي ذلك إلى نشوء حالة ينخفض فيها توافر المعونة الغذائية عندما تشتد الحاجة إليها، على الرغم من أن بعض المانحين يرصدون على نحو يخضع لتقديرهم اعتمادات من خارج الميزانية لمواجهة الانخفاض في حجم المعونة الغذائية إلى حد ما في مثل هذه الحالات.

62 - وبموجب اتفاقية المعونة الغذائية السابقة لاتفاقية المساعدة الغذائية، كان يتم التعهد بالالتزامات الجهات المانحة بالحجم الحقيقي، حيث يُتعهد بحد أدنى من مكافئ الحبوب الغذائية بغض النظر عن السعر. ومع الاحتفاظ بالالتزامات بالقيمة التي تضيف مرونة للمانحين فيما يتعلق بنطاق المساعدة المقدمة (مثل التبرع بالمدخلات لزيادة إنتاج الأغذية)، ينبغي النظر أيضاً في إضافة حد أدنى من الالتزام بحجم مكافئ الحبوب الغذائية، لتقديم مخصصات للسنوات التي ترتفع فيها الأسعار.

#### إصلاح ضوابط حظر وتقييد التصدير لمنظمة التجارة العالمية

63 - لقد ثبت أن حظر وتقييد التصدير تدبير سياساتي شائع جداً ولكنه عدائي بشكل كبير، اتخذه العديد من البلدان، بما في ذلك العديد من المصدرين الرئيسيين، استجابة لاختلالات التوازن في الإمداد المحلي، في بداية أزمة الغذاء في عام 2008، وفي الآونة الأخيرة أيضاً استجابةً لجائحة كوفيد-19 وللنزاع المسلح في أوكرانيا. وفي حين أنه قد يتم احتواء ارتفاع الأسعار المحلية إلى حد ما في البلدان التي تفرض قيوداً على التصدير، تتحمل بلدان أخرى عبء التكيف مع استمرار ارتفاع الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلاً لدى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، ليس فقط من حيث ارتفاع الأسعار ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتوافر المادي للإمدادات.

64 - وتمثلت إحدى الخطوات المشجعة في اتخاذ المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في حزيران/يونيه 2022 قراراً بإعفاء مشتريات الأغذية لبرنامج الأغذية العالمي من تطبيق حظر وقيود التصدير<sup>(7)</sup>.

(7) انظر مشروع القرار الوزاري بشأن مشتريات الأغذية لبرنامج الأغذية العالمي، الإعفاء من حظر أو قيود التصدير.

## تنفيذ قرار مراكش كمرفق لتمويل الواردات الغذائية

65 - من المسلم به في قرار مراكش أن أقل البلدان نموا قد تكون مؤهلة للاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية في إطار المرافق القائمة، أو تلك التي قد تنشأ، في سياق برامج التكيف، من أجل التصدي لصعوبات التمويل هذه. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا باعتماد البلدان الطويل الأجل على الإمدادات الغذائية المستوردة، يتضمن القرار دعوة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية لتحسين إنتاجيتها الزراعية وهياكلها الأساسية.

66 - ولم تتمكن المرافق المنشأة في إطار مؤسسات التمويل الدولية، ولا سيما مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يشمل عنصر كلفة استيراد الحبوب، من تحقيق أهداف قرار مراكش المتعلق بحصول أقل البلدان نموا على التمويل، ويعزى ذلك جزئياً إلى التعويض اللاحق والصعوبات في شروط التمويل التي تعتبرها البلدان المؤهلة صارمة.

67 - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة اقتراحاً بإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية تقترض منه أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من خلال قروض قصيرة الأجل في حالة ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية<sup>(8)</sup>. وأجرت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً تحليلاً مستكملاً لكيفية تنفيذ المرفق، حددت فيه معايير الأهلية للبلدان والتكاليف الإجمالية للمرفق في إطار مختلف افتراضات الأهلية<sup>(9)</sup>. ويمكن توسيع نطاق المرفق المقترح ليوفر تغطية الصدمات من جانب العرض، وتحديدًا عن طريق توفير التمويل للبلدان المثقلة بضرورة استيراد المدخلات الزراعية الرئيسية، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات، بتكاليف مرتفعة. ومن شأن ذلك أن يلبي الحكم الهام الآخر الوارد في القرار الذي يدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية لتحسين الإنتاجية الزراعية والهياكل الأساسية، مع التسليم بحتمية معالجة الضعف الأساسي الأطول أجلاً في هذه البلدان.

68 - ومن شأن وضع صك فعال متعدد الأطراف على غرار مرفق تمويل الواردات الغذائية أن يساعد كثيراً أقل البلدان نموا ويستحق النظر فيه بجدية، ويفضل أن يكون ذلك بالاقتران مع آلية عالمية لمخزونات الأمن الغذائي، تتناقش أدناه. وتشكل الضمانات الائتمانية عائقاً رئيسياً أمام البلدان الفقيرة من أقل البلدان نموا التي تود أن تبرم عقوداً آجلة وعقود خيارات تسمح لها بالتفاوض بشأن شروط وجدولة الواردات الغذائية بكميات كبيرة وفي الوقت المناسب، وبالتالي تجنب التكاليف المرتفعة التي تتكبدها اليوم.

69 - وستتطوي أساليب عمل مرفق تمويل الواردات الغذائية على شروط محددة لتفعيل تقديم المساعدة عندما يُتوقع أن تتجاوز تكاليف الواردات الغذائية عتبة معينة، فضلاً عن مستوى وشكل التمويل المسبق الذي يتعين تقديمه، مع مراعاة الأحجام والأسعار المتوقعة لواردات السلع الغذائية الأساسية.

(8) انظر FAO، "Financing normal levels of commercial imports of basic foodstuffs in the context of the Marrakesh Decision", (Rome, 2003).

(9) انظر FAO، "A global Food Import Financing Facility (FIFF): responding to soaring food import costs and addressing the needs of the most exposed" (Rome, June 2022).

## الاستفادة من قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي

70 - يتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة أحكاماً بشأن التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي<sup>(10)</sup>. وتتص الوثيقة ذات الصلة على أن الدعم المحلي لتكديس مخزونات المنتجات وحيازتها، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج للأمن الغذائي على النحو المحدد في التشريعات الوطنية، يتماشى مع الاتفاق في ظل شروط معينة، بما في ذلك الأهداف المحددة سلفاً للمخزونات المتصلة حصراً بالأمن الغذائي، والشفافية المالية في تكديس المخزونات وإخراجها، وعمليات الشراء بأسعار السوق الحالية والمبيعات بما لا يقل عن السعر الحالي في السوق المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق ببرامج التخزين العام في البلدان النامية، في حين أن للحكومات الحق في حيازة الأغذية وبيعها بأسعار مقررّة، فإنها ملزمة باستحقاقات الدعم المحلي لكل بلد. وقد نشأت عدة صعوبات فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي لقواعد التخزين العام.

71 - ويمكن إعادة صياغة قواعد التخزين العام في إطار عالمي للتخزين لأغراض الأمن الغذائي لتوفير المرونة للبلدان التي تضطلع بدور تعهد مخزونات الأمن الغذائي العالمية. ويستلزم ذلك أن يكون عدد صغير من البلدان المنتجة والمصدرة (النامية والمتقدمة النمو) قادراً ومستعداً للاضطلاع بتخزين أغذية إضافية تفوق تلك التي يحتفظ بها لأهدافه الخاصة لأغراض الأمن الغذائي، والذي قد يحتاج لذلك إلى بعض المرونة في تجاوز الحدود القائمة للدعم لأغراض الأمن الغذائي. بيد أن هذه المرونة ستكون مشروطة بتخصيص هذه المخزونات الإضافية المتراكمة لتصبح متاحة للبلدان الضعيفة التي تحتاج إلى المساعدة الغذائية، أثناء حالات الطوارئ مثلاً، بموجب شروط متفق عليها وتحت رعاية سلطة غذائية دولية. ويمكن الاستعانة بالخبرة الموجودة لدى برنامج الأغذية العالمي للإشراف على اللوجستيات اللازمة لنقل إمدادات مخزونات الأمن الغذائي العالمية إلى البلدان المحتاجة، ويمكن لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة أن يتعهد معلومات مستكملة عن مخزونات الأمن الغذائي العالمية في سياق رسده المستمر لإجمالي المخزونات الغذائية على الصعيد العالمي ومن خلال عمليات الإبلاغ للاتفاق المتعلق بالزراعة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وأن يرصد الظروف التي يتم في ظلها إنتاج المخزونات الغذائية الإضافية والتصرف فيها. ومن شأن العمل مع برنامج الأغذية العالمي كجزء من هذا الجهد أن ييسر استخدام الإمدادات المتاحة من مخزونات الأمن الغذائي العالمية في السنوات التي تقل فيها الاحتياجات للتصدي لحالات الطوارئ، عن طريق توسيع نطاق برامج المساعدة الإنسانية من قبيل التغذية في المدارس والغذاء مقابل العمل.

## استخدام قطاع الوقود الحيوي كصمام أمان للأمن الغذائي العالمي

72 - في حين أعيدت بلورة الولايات في البلدان الرئيسية المنتجة للوقود الأحيائي في أعقاب أزمة الغذاء في عام 2008 والأحداث التي أعقبتها، يتواصل استخدام السلع الغذائية في إنتاج الوقود الأحيائي بلا هوادة. ولا يزال إنتاج الوقود الأحيائي يدفع الطلب على السلع الغذائية ويشكل ضغوطاً على أسعار الأغذية.

73 - وقد اقتُرحت إمكانيات لاتباع نهج مبتكرة تستند إلى ولايات مرنة. وأن تكون الولايات مرنة يعني ضمناً أن تكون مشروطة بأسعار الأغذية، بحيث يمكن تقليص الأهداف المقررة أو إلغاؤها إذا ارتفعت أسعار الأغذية إلى ما هو أبعد من مستوى التفعيل. ومن شأن صمامات الأمان هذه أن تسمح بتحويل المواد الأولية

(10) انظر الفقرة 3 والحاوية 5 من المرفق 2 للاتفاق المتعلق بالزراعة.

الزراعية من إنتاج الوقود الأحيائي إلى السلسلة الغذائية في أوقات الحاجة القصوى. وتكمن الفكرة في شراء خيارات شراء الحبوب من منتجي الوقود الأحيائي، بحيث يمكن تفعيل تحويل استخدامها للوقود الأحيائي إلى الاستخدام الغذائي بدافع من مؤشرات محددة لنقص الأغذية، وفي أن يلتزم مورد الوقود الأحيائي بإجراء تخفيض مقابل في الإنتاج. ويمكن النظر في هذه الآلية بالاقتران مع الصكين الآخرين لمرفق تمويل الواردات الغذائية والمخزونات العالمية للأمن الغذائي اللذين نوقشا أعلاه.

## واو - الاستنتاجات والتوصيات

74 - يشدد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً على الحاجة إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال تجديد وتعزيز الالتزامات من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

75 - والقضاء على انعدام الأمن الغذائي يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد يعالج العوامل الهيكلية المتجذرة التي تحول دون قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود في وجه الصدمات الخارجية وحالات الطوارئ الغذائية. وينبغي وضع تدابير دعم لمساعدة تلك البلدان على الاستجابة لحالات الطوارئ القصيرة الأجل مع التصدي في الوقت نفسه للعوائق الهيكلية الطويلة الأجل التي تمنعها من القضاء على الجوع والحصول على المواد الغذائية الكافية والمغذية.

76 - ويمثل التخزين جزءاً حيوياً من الحل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً، ويشكل أداة حاسمة لتحسين الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من السكان، وقد يعمل كوسيلة حاسمة للحد من تقلب الأسعار.

77 - وينبغي أن يقترن التخزين، ولا سيما على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، بمجموعة من الإجراءات والأدوات التي تمكن أقل البلدان نمواً وشركائها والمجتمع الدولي من مكافحة الجوع، وزيادة القدرة على الصمود في وجه حالات الطوارئ الغذائية، والاستفادة من النظم الغذائية كعنصر رئيسي في الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف برنامج عمل الدوحة.

78 - وينبغي لمصارف التنمية الإقليمية أن تنتظر في إنشاء مرفق لضمان الائتمان لدعم أقل البلدان نمواً في الحصول على الضمانات الائتمانية اللازمة للدخول في عقود آجلة وعقود خيارات لاستيراد المواد الغذائية الأساسية.

79 - وفي إطار منظمات التكامل الإقليمي، ينبغي إنشاء نظم احتياطات إقليمية، أو تعزيز النظم القائمة، لتعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي الإقليمي دعماً لأقل البلدان نمواً. ومن شأن نظم الاحتياطات هذه أن تساعد أقل البلدان نمواً على شراء السلع الأساسية من السوق العالمية عن طريق تعزيز قدرتها على التفاوض بشأن العقود الآجلة وعقود الخيارات، وكذلك بالتماس ضمانات ائتمانية من المصارف الإنمائية الإقليمية باسم البلدان المستوردة. ويمكن أن يصبح ذلك منبراً للمشاورات التقنية بشأن استجابات السياسات الوطنية والإقليمية والتدابير العلاجية في حالات التهديدات الخارجية للأمن الغذائي، فضلاً عن الدعوة إلى التصدي لتحديات الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي.

80 - وينبغي تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في مجال الاستعلامات عن الأسواق ومراقبة التجارة بالبناء على المبادرات القائمة للمؤسسات المتعددة الأطراف وبدعم من الشركاء في التنمية.

- 81 - وينبغي النظر في ضمان مستوى كاف من الالتزامات بالحجم لتلبية الاحتياجات الطارئة لأقل البلدان نمواً بموجب اتفاقية المساعدة الغذائية للحؤول دون تقلص المعونة الغذائية في السنوات التي ترتفع فيها الأسعار عندما تكون تلك البلدان في أمس الحاجة إليها.
- 82 - واستناداً إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة، ينبغي إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية لتيسير حصول أقل البلدان نمواً على الائتمان في حالة ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية ولمعالجة الصدمات من جانب العرض من خلال توفير التمويل للبلدان المثقلة بضرورة استيراد مدخلات زراعية رئيسية، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات، بتكاليف مرتفعة.
- 83 - وسيكون مرفق تمويل الواردات الغذائية أكثر فعالية بالاقتران مع ما يكفي من مخزونات الأمن الغذائي العالمية، من خلال إتاحة درجة من المرونة للبلدان المخزنة المشاركة الراغبة في إنتاج وتعهّد مخزونات إضافية لأغراض الأمن الغذائي، تخصص لأقل البلدان نمواً التي تحتاج إلى المساعدة الغذائية بموجب شروط متفق عليها وتحت رعاية سلطة دولية للأغذية.
- 84 - وفي ظل أساليب تشغيل متأنية، يمكن أن يكون الترتيب المقترح لمخزونات الأمن الغذائي العالمية ذات أثر محايد في السوق بقدر ما تكون المخزونات الغذائية الإضافية التي تُسلم للبلدان المحتاجة مرتبطة بتوفير التمويل من مرفق تمويل الواردات الغذائية. وسيتم رصد دعم التخزين لأغراض الأمن الغذائي في إطار عملية الإبلاغ القائمة بموجب الاتفاق المتعلق بالزراعة، سواء من حيث هوامش الدعم الإضافي المتاحة أو من حيث التصرف بمخزونات الأمن الغذائي العالمية المخصصة على أساس شروط ومعايير متفق عليها وقابلة للرصد تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار على السوق.
- 85 - وبالإضافة إلى الأدوات والسياسات التي نوقشت أعلاه، يمكن إنشاء نظام خاص للاحتياطيات الغذائية يكون مخصصاً لأقل البلدان نمواً داخل المنظمات المتعددة الأطراف القائمة المعنية لتلقي التبرعات الغذائية والنقدية من الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والكيانات المصنعة للأغذية، ودوائر الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية التي تدعم مرافق التخزين على نطاق أقل البلدان نمواً. ومن شأن هذه الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً أن تساعد في توزيع الأغذية على الفقراء والضعفاء، بما في ذلك من خلال برامج التغذية في المدارس وفي المجتمعات المحلية عند الحاجة للاستجابة للتهديدات البيئية والجوائح وغيرها من الأزمات.